الكلفة الأحادية الخاصة في التعليم الثانوي

دراسة استقصائية لولايات ميلة، ورقلة وقسنطينة

The unitary cost of secondary education

Survey of the cities of Mila, Ouargla and Constantine

بوقرة نور الهدى طالبة دكتوراه ل م د

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري

ملخص

نحاول من خلال هذه الورقة العلمية دراسة مدى مصداقية مجانية التعليم في الجزائر، وذلك نظرا للكلفة الخاصة المتصاعدة التي تنفقها الأسر من أجل تعليم أطفالها. وللوصول إلى الكلفة الأحادية الخاصة للتلميذ في الطور الثانوي اعتمدنا على استبيان موجه للتلاميذ من ثلاث ولايات ميلة، ورقلة وقسنطينة، وكانت نتيجة الاستبيان أن 31,44% هي نسبة الكلفة الأحادية الخاصة من الكلفة الأحادية الإجمالية –كمتوسط للولايات الثلاث محل الدراسة–، وهذه الحقيقة تقلل من مصداقية مجانية التعليم في الجزائر من جهة، وتطرح إشكالية الإنصاف فيه من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الكلفة الأحادية الخاصة، التعليم الثانوي، مجانية التعليم، الجزائر.

Résumé

Cet article présente les résultats d'étude de terrain concernant la crédibilité de la gratuité d'enseignement en Algérie à cause de l'augmentation du coût privé consacré par les ménages pour l'éducation de leurs enfants. Pour calculer le coût unitaire privé de l'élève du cycle secondaire, nous avons utilisé un questionnaire destiné aux élèves de trois wilayas : Mila, Ouargla et Constantine. Le coût unitaire privé moyen a représenté 31,44% dans le total du coût unitaire de l'élève, Ce constat réduit la crédibilité de la gratuité de l'enseignement en Algérie d'une part et pose la problématique de l'équité de l'autre.

Mots-clés : coût unitaire privé, enseignement secondaire, gratuité de l'enseignement, Algérie.

مقدمة:

مرّ تمويل التعليم في العالم منذ القدم بمراحل كبرى، ففي العصر القديم أي منذ 4 آلاف سنة قبل الميلاد كان التمويل خاصا، ارستقراطي الطابع يحظى به أبناء الطبقة الراقية في المجتمع، ثم انتشر التعليم أكثر بانتشار الديانات السماوية أين غلب عليه الطابع الديني. وظهر مبدأ عموميته وإلزاميته شيئا فشيئا في أوروبا أين ظهرت أولى المدارس العمومية في إنجلترا ألمانيا وفرنسا في القرن السابع عشر[1]، لكن الإصلاحات المهمة الخاصة بمجانية التعليم لم تظهر إلا بعد الثورة الفرنسية أين أنشئت في عهد نابليون الثانويات سنة 1802، كما أمر بوضع لأول مرة اختبار شهادة البكالوريا سنة 1809 لتبقى هذه الشهادة الاختبار الذي يجب اجتيازه للانتقال إلى مرحلة التعليم العالي إلى غاية يومنا هذا[2]

تصاعد التمويل العمومي للتعليم بعد الحرب العالمية الثانية بعد إطلاق الاتحاد السوفياتي لأول قمر اصطناعي سنة 1957 [3] فمن خلال تتبع مسيرة التعليم في الدول المتقدمة وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد تبرز لنا جهودها في اتجاهها نحو التمويل العمومي للتعليم في إطار إصلاح منظوماتها التعليمية منذ أن فوجئت بما حققه الإتحاد السوفياتي من تقدم تكنولوجي، لتنتقل بعد ذلك اهتمامات تمويل التعليم لباقي حكومات البلدان المتطورة.

أدّى تزايد الطلب على التعليم وتزايد العرض عليه إلى عجز الحكومات على تقديم التمويل الكافي لتحقيق مبدأ تعميمه على الجميع ما جعل اللجوء إلى التمويل الخاص للتعليم أمر ضروري مع بقاء التمويل العمومي هو السائد. وأصبح تمويل التعليم مبني على المشاركة يتقاسمه المجتمع ككل مع عدم تخلي الحكومات عن مسؤولياتها في توفير التعليم للجميع وضمان الإنفاق عليه.

الجزائر وفقا لمصادر وطنية ودولية يُشار لها دائما بمجهودها الكبير في دعم وتمويل القطاع التعليمي –سواء كان مجهود نسبي أو مطلق– من خلال تبنيها مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته في جميع مستوياته، غير أن البحوث التي أجريت في الجزائر في هذا المجال سلّطت الضوء على الكلفة الخاصة المتصاعدة التي تتحملها الأسر الجزائرية من أجل تعليم أطفالها وبالتالي طرحت إشكالية مجانية التعليم، في هذا السياق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي مساهمة الأسر (كلفة خاصة) في تمويل التعليم الثانوي وما مدى مصداقية مجانيته في الجزائر؟

للتّمكن من تحليل ومناقشة هذه الإشكاليّة، والوُصول للأهداف المنشُودة للبحث تمّ طرح مجموعة من التّساؤلات الفرعيّة التّالية:

1. هل هناك نصوص قانونية في الجزائر تتطرق لمبدأ مجانية التعليم الثانوي؟
2. هل تبذل الدولة الجزائرية مجهود –سواء نسبي أو مطلق– كبير لصالح مجانية التعليم الثانوي وعموميته؟
3. هل أدّى ارتفاع الكلفة الأحادية الخاصة للتلميذ في الطور الثانوي إلى نسبية مبدأ مجانية التعليم في الجزائر؟

أهداف البحث.

تمحور هدف هذه الدراسة حول تحليل وتقييم الوضع الراهن للتعليم الثانوي في الجزائر من زاوية الموارد المالية المتاحة له من خلال مجموعة من المؤشرات خاصة بالإنفاق العمومي والإنفاق الخاص على التعليم الثانوي وتحديد الكلفة السنوية الأحادية وهذا للوصول إلى الأهمية النسبية التي توليها الدولة الجزائرية لتشكيل رأس مال بشري في ظل سباق غير محسوم بين الطلب المتزايد على التعليم بالكم وطول مدى التعليم ومحاولات تحسين نوعية مخرجاته وزيادة فعاليته.

أهمية البحث.

لم تعد أهمية التعليم محل جدل في أي منطقة من العالم فالتجارب الدولية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن بداية التقدم الحقيقية تكون بالتعليم، وهذا لما يكتسبه هذا الأخير من أهمية بالغة في حياة المجتمعات والدول باعتباره من أهم سبل إحداث التطور الحضاري، الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي، ويعدّ حساب الكلفة الأحادية للتلميذ من أهم مؤشرات تقويم الأنظمة التربوية، وقد دعت المحاضرات الإقليمية فيما يخص تخطيط التعليم إلى استعمال التكاليف الأحادية كقاعدة لتقويم البرامج التمويلية.

إجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية للبحث، نتطرق في هذه الورقة العلمية إلى العناصر التالية:

1- الإطار القانوني لمجانية التعليم في الجزائر.

2- الجهد النسبي والجهد المطلق الذي تبذله الدولة لصالح التعليم في الجزائر.

3- الجهد النسبي المخصص للتعليم الثانوي ونسبة الإنفاق عليه من إجمالي الإنفاق على التعليم في الجزائر.

4- الكلفة الأحادية الخاصة للتلميذ في الطور الثانوي في الجزائر.

5- إجمالي الكلفة الأحادية الخاصة للتلميذ في الطور الثانوي.

تعريف بعض المصطلحات.

- دروس الدعم: نقصد بها دروس الدعم الخاصة مدفوعة الأجر والتي يتلقاها التلاميذ خارج أوقات الدراسة بشكل فردي أو جماعي وفي نفس المواد التي يتم تدريسها في المؤسسات التعليمية.
- البحوث: نقصد بها البحوث العلمية التي يُكلّف التلاميذ بإعدادها سواء كانت نظرية أو تطبيقية والهدف منها إكتساب التلميذ لأساسيات إعداد البحث العلمي.
- الجهد المطلق: هو ما تخصصه الدولة كإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي.
- الجهد النسبي: هو ما تخصصه الدولة كإنفاق على التعليم من ميزانيتها.

1- الإطار القانوني لمجانية التعليم في الجزائر.

شكّل التعليم أولوية من أولويات السياسة التنموية الشاملة التي انتهجتها الدولة منذ الاستقلال، فالنصوص الأساسية المرجعية جعلت دوما من التعليم العنصر الأساسي لكل تغيير اقتصادي واجتماعي.

وضع الأمر رقم 35-76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين المعالم والأسس التشريعية للنظام التربوي وشكّل الإطار التشريعي لسياسة تربوية ارتكزت على مبادئ أساسية من أهمها مجانية التعليم من خلال المادة الرابعة المرتكزة على تعميم التعليم وفتح باب التكوين أمام جميع المواطنين. كما تضمّن القانون التوجيهي للتربية في المادة السابعة له ضمان الحق في التعليم من خلال مجانيته في جميع المستويات التعليمية وإلزاميته من خلال المادة الخامسة.

كما أكّد القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08- 04 على الطابع الإلزامي والمجاني والديمقراطي للتعليم من خلال المادة 10التي تضمن فيها الدولة الحق في التعليم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي، والمادة11 يتجسد فيها الحق في التعليم بتعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص في ما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي، أما المادة 12 فمضمونها أن التعليم إجباري لجميع الفتيات والفتيان البالغين من العمر ست (6) سنوات إلى ست عشرة(16) سنة كاملة.

نلاحظ من خلال قوانين التربية في الجزائر أن التعليم الثانوي مجاني لصالح جميع الأطفال دون استثناء في المؤسسات التعليمية العمومية. في هذا الإطار يجدر التنويه إلى المجهود النسبي والمطلق الذي تبذله الدولة لصالح التعليم من أجل تحقيق هدف تعميمه ومجانيته من خلال العنصر التالي.

2- الجهد النسبي والجهد المطلق الذي تبذله الدولة لصالح التعليم في الجزائر.

يوضّح الشكل التالي تطور الجهد المطلق الذي تبذله الدولة الجزائرية لصالح التعليم فيها خلال الفترة 1963- 2012.

الشكل (1): المجهود المطلق للفترة من 1963-2012

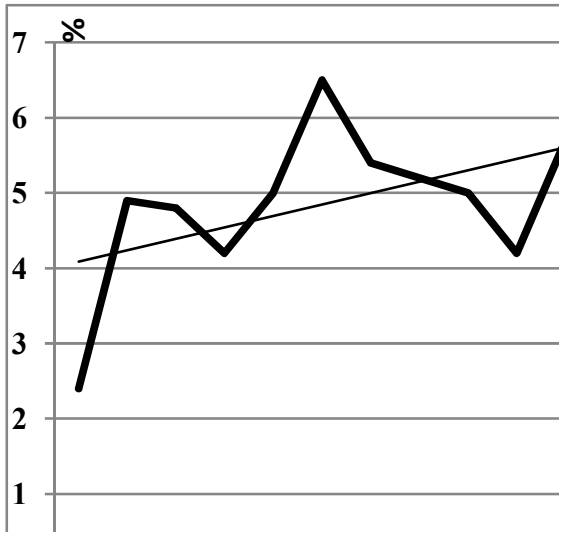

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التربية الوطنية.

نلاحظ أن اتجاه منحنى تطور الجهد المطلق في الشكل رقم (1) كان متزايد خلال فترة الدراسة من 1963-2012 أين سجّلت أدنى نسبة للإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1963 أي ما بعد الاستقلال مباشرة وقدرّت ب 2,4% أمّا أعلى نسبة للإنفاق على التعليم فقد كانت سنة 1987 بمعدل 6,5% تليها سنة 2012 بنسبة 5,7% ويدل تضاعف نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة على المجهود المطلق الكبير الذي تبذله الدولة الجزائرية لصالح تعليم أبنائها.

يبيّن الشكل التالي تطور الجهد النسبي التي تبذله الدولة الجزائرية لصالح التعليم فيها خلال الفترة 1963-2012.

الشكل (2): المجهود النسبي للفترة من 1963-2012

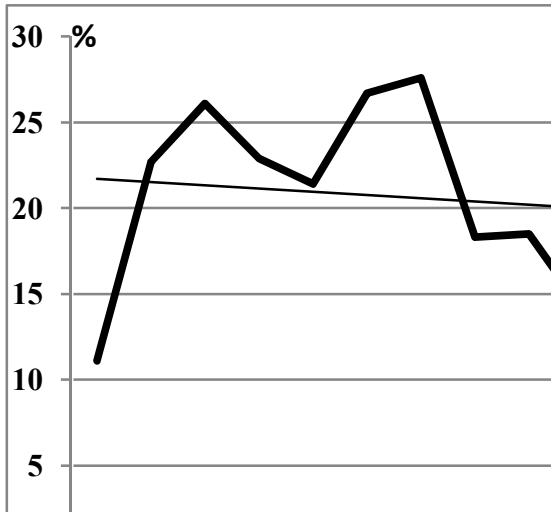

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التربية الوطنية.

يتّضح من خلال الشكل رقم (2) أن الدولة الجزائرية حققت جهد نسبي كبير تجاوزت نسبته 20% في أغلبية سنوات الدراسة بمتوسط قدره 20,76% للفترة ما بين 1963-2012 ونلاحظ أن اتجاه تغير منحنى تطور النفقات التعليمية من ميزانية الدولة متناقص بشكل طفيف لانخفاض نسبة الإنفاق على التعليم في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة إلى 19%، هنا تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في حصة التمويل العمومي للتعليم لا يعني انخفاض في القيمة الحقيقية للنفقات العمومية للتعليم.

نستنبط مما سبق أن الدولة الجزائرية تنفق بسخاء على التعليم توافقا وتماشيا مع مبدأ مجانية التعليم للمنظومة التربوية الجزائرية في جميع أطواره، وهنا نطرح التساؤل التالي: كم تخصص الدولة الجزائرية للتعليم الثانوي لتحقيق أهداف المنظومة التربوية الجزائرية؟ للإجابة على هذا التساؤل سنقوم بتحديد الجهد النسبي المخصص للتعليم الثانوي خلال نفس الفترة.

3- الجهد النسبي المخصص للتعليم الثانوي ونسبة الإنفاق عليه من إجمالي الإنفاق على التعليم في الجزائر.

لمعرفة ما تخصصه الدولة الجزائرية من موارد مالية للتعليم الثانوي لتحقيق أهداف المنظومة التربوية الجزائرية سنتطرق لما تنفقه هته الأخيرة على هذا الطور التعليمي من خلال الشكلين التاليين للفترة ما بين 2003-2012:

الشكل (3): %الإنفاق على التعليم الثانوي من إجمالي الإنفاق الحكومي.

الشكل (4): % الإنفاق على التعليم الثانوي من إجمالي الإنفاق على التعليم.

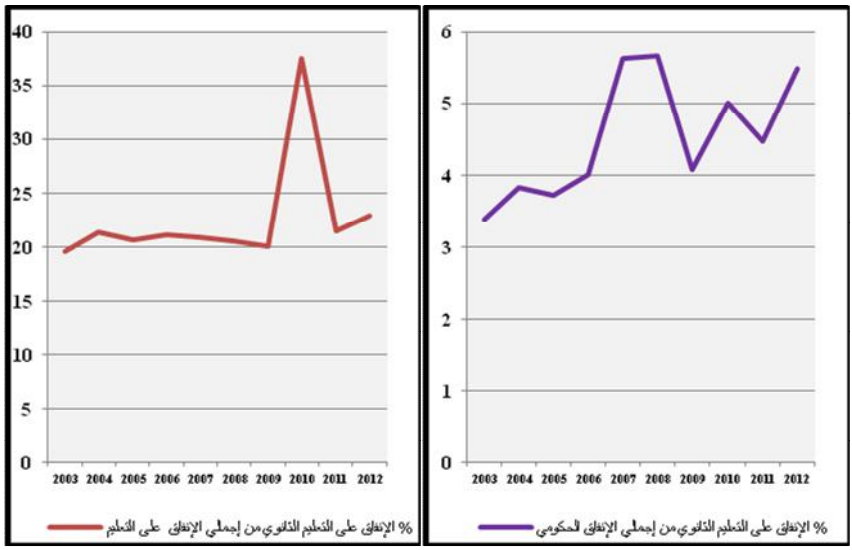

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التربية الوطنية.

يتبيّن لنا من خلال الشكل (4)أن نسبة الإنفاق على التعليم الثانوي من إجمالي الإنفاق على التعليم تراوحت ما بين 19,61% كحد أدنى سنة 1963 و37,56% كحد أعلى سنة 2010 بمتوسط قدره 22,62% خلال الفترة 1963-2012، أما نسبة الإنفاق على التعليم الثانوي من إجمالي الإنفاق الحكومي الموضحة في الشكل (3) فقد انحصرت ما بين 3,38% سنة 1963 كأدنى نسبة و5,67% سنة 2008 كأعلى نسبة بمعدل نمو قدرّ ب 38,43% خلال الفترة 1963-2012 - مقابل 57,89% كمعدل نمو لنفس الفترة للإنفاق على التعليم ككل من إجمالي PIB-

يوضّح الجدول التالي نسبة الإنفاق على التعليم الثانوي من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر مقارنة بإجمالي الإنفاق على التعليم بجميع أطواره (التعليم الأساسي بالإضافة إلى النفقات الأخرى والتي تعتبر أعباء غير مباشرة تنفقها الدولة على الإدارة المركزية، مديريات التربية...).

الجدول (1): تطور نسبة الإنفاق على التعليم بمختلف أطواره من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2003-2012

الأطوار التعليمية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
التعليم الأساسي	2,42	2,36	1,91	1,91	1,88	2,14	2,47	3,84	2,70	3,93
التعليم الثانوي	**0,71**	**0,75**	**0,59**	**0,60**	**0,60**	**0,66**	**0,76**	**1,18**	**0,86**	**1,31**
نفقات أخرى	0,47	0,38	0,36	0,35	0,38	0,44	0,54	0,56	0,46	0,46
المجموع	**3,60**	**3,49**	**2,87**	**2,86**	**2,87**	**3,24**	**3,77**	**5,58**	**4,02**	**5,71**

المصدر: وزارة التربية الوطنية.

يتبيّن لنا من هذا الجدول أن الدولة الجزائرية أنفقت على الثانوي ما يتراوح بين 0,59% و1,18 % من ناتجها المحلي الإجمالي في الفترة 2003-2012، وقد كانت هذه النسبة في حالة انخفاض في الخمس سنوات الأولى من الدراسة، ثم تضاعفت بعدها في الخمس سنوات الأخيرة إلى أن وصلت إلى نسبة 1,18 % سنة 2010 و1,31% سنة 2012. ارتفاع النسبة في السنتين 2010 و2012 يفسّر بدفع مستحقات العلاوات لأساتذة التعليم الثانوي في هتين السنتين. وبعد عرض المؤشرات الإجمالية للإنفاق على التعليم في الجزائر يتبيّن لنا الجهد النسبي والجهد المطلق الكبيرين المبذولين لصالح التعليم ككل والتعليم الثانوي بشكل خاص.

الدراسة الميدانية.

4- الكلفة الأحادية الخاصة للتلميذ في الطور الثانوي في الجزائر.

4-1: مبررات حساب الكلفة الأحادية الخاصة: تمويل التعليم مهمة الدولة أساسا لكن مزايا التعليم الفردية والاجتماعية والاقتصادية تتطلب استثمار موارد مالية متزايدة مع مرور الوقت، لذا فإن اللجوء للتمويل الخاص يبدو حتميا لأن هناك حججا كثيرة لصالح التمويل الخاص بالقدر الذي نسجل فيه حججا تدافع عن التمويل العمومي[4]:

- أهمية التمويل الخاص للتعليم من النوع الذي بدونه سوف تنخفض الموارد التعليمية بجدية في معظم البلدان وسيؤثر هذا على المخرجات ونتائج النظام التعليمي ستتضاءل بشكل ملحوظ [5].
- يوجد على مستوى بلدان العالم ككل ضغوط طلب متزايدة على التعليم بكافة مراحله وأنواعه، ومع تزايد كلفة التعليم بدرجات متفاوتة أصبح هذا يشكل عبئا

كبيرا على ميزانيات معظم دول العالم خاصة الدول النامية، ومن ناحية أخرى حالت ظروف بعض الدول النامية دون توفير التعليم الإلزامي المجاني لكافة أبنائها خاصة في المناطق النائية[6]، ومن هنا أصبح اللجوء إلى التمويل الخاص حتميا ليكمّل الجهود الحكومية في مجال نشر التعليم والارتفاع بمستواه في جميع مراحل التعليم ولهذا حساب الكلفة الأحادية الخاصة أمر مهم لتحديد هذا المجهود بدقة.

4-2: حساب الكلفة الأحادية الخاصة للتلميذ في الطور الثانوي في الجزائر.

تنقسم الكلفة الخاصة للتلميذ إلى نوعين من النفقات:

أ: النفقات الخاصة البيداغوجية: وتشمل نفقات دروس الدعم، نفقات البحوث والأدوات المدرسية والكتب الخارجية، ونفقات الأنترنت المستعملة في إطار الدراسة.

ب: النفقات الخاصة الاجتماعية: تشمل النفقات الاجتماعية للتلميذ في الطور الثانوي النفقات الخاصة بالإطعام أثناء أيام الدراسة، نفقات التنقل من الثانوية إلى البيت ذهابا وإيابا، النفقات الخاصة التي يتكفل بها أولياء التلميذ خلال قيام الثانوية برحلات مدرسية، نفقات وسائل الاتصال التي لها صلة بالدراسة وفي الأخير نفقات الاعتناء بالجسد التي ينفقها التلاميذ في أيام ذهابهم للدراسة.

4-2-1: وصف أداة البحث (الاستبيان):

تمّ تقسيم الاستبيان إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: يحتوي على المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة – والمقصود بهم تلاميذ الطور الثانوي لتسع ثانويات من الولايات التالية: ميلة، ورقلة وقسنطينة– ويتكون من خمسة أسئلة.
- المحور الثاني: يحتوي هذا المحور على النفقات البيداغوجية وينقسم إلى ثلاثة أنواع من هذه النفقات، وإجمالا يتكون من 22 سؤال.
- المحور الثالث: يحتوي على الأسئلة المتعلقة بالنفقات الاجتماعية، وينقسم إلى ست أنواع من هذه النفقات، وإجمالا يتكون من 17 سؤال.
- المحور الرابع: يحتوي على مصادر تمويل الدراسة ويتكون من 4 أسئلة.

4-2-2: عينة الدراسة

للوصول إلى الكلفة الخاصة للتلميذ في مرحلة التعليم الثانوي التي تتحملها الأسر الجزائرية في السنة اعتمدنا على استبيان موجّه إلى التلاميذ في تسع ثانويات، وقد قمنا بتوزيع 1500

استبيان على التلاميذ من الولايات التالية: ميلة، ورقلة وقسنطينة، واسترجعنا 1093 استبيان أي أن نسبة الاسترجاع كانت 72,87%. لمعالجة وتحليل جميع بيانات الاستبيان، اعتمدنا على أحد الأنظمة الخبيرة وهو SPSS 20 وذلك لتبسيط عملية الحساب.

4-2-3: صدق وثبات الاستبيان:

4-2-3-1:عرض الاستبيان على المحكمين.

تمّ عرض الاستبيان على عدد من المحكمين للتحقق من مدى صدقه وقياسه للهدف الذي صُمم من أجله، ثم قمت بتعديل وحذف بعض الفقرات الموصى بها للوصول للشكل النهائي للاستبيان.

4-2-3-2: إختبار ثبات الاستبيان بطريقة "ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) "

يعرض الجدول التالي نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ.

الجدول (2): نتائج معامل ألفا كرونباخ

Reliability Statistics
Cronbach's Alpha
,839

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج مخرجات SPSS.

بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبيان بشكل عام مستوى 83% وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية تشير إلى وجود ترابط عالي، وهي قيمة جيدة لتحديد مدى ثبات وصدق الاستبيان المستخدم في الدراسة.

4-2-4: خصائص عينة الدراسة

يبيّن الجدول التالي خصائص عينة الدراسة كما يلي:

الجدول (3): خصائص عينة الدراسة حسب السنة/ مستوى، الجنس، الولايات، والثانويات، 2013

ملاحظة: نعني بالسنة/مستوى: سنوات التمدرس أي السنة أولى ثانوي، ثانية ثانوي والثالثة ثانوي.

	ميلة								ورقلة						قسنطينة				المجموع		
	ث1		ث2		ث3		ث4		ث5		ث6		ث7		ث8		ث9				
	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	ع
سنة أولى	21	12	15	4	9	2	5	7	19	18	20	10	4	5	30	40	25	20	148	118	266
سنة ثانية	7	7	53	14	23	22	27	12	29	25	5	3	43	4	19	4	26	6	232	97	329
سنة ثالثة	30	20	22	13	30	7	35	8	64	35	49	8	66	15	42	14	30	10	368	130	498
المجموع	58	39	90	31	62	31	67	27	112	78	74	21	113	24	91	58	81	36	748	345	1093

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من هذا الجدول أن عدد الإناث يزيد كلما صعدنا في السنة/مستوى: من 55,64% سنة أولى ثانوي إلى 70,52% سنة ثانية ثانوي إلى 73,9% سنة ثالثة ثانوي، عكس عدد الذكور الذي انخفضت نسبته من 44,36 % سنة أولى ثانوي إلى 29,48 % ثم 26,1% سنة ثالثة ثانوي. كما نلاحظ عموما أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور في جميع الولايات والثانويات محل الدراسة حيث بلغت نسبة عدد الإناث في ولاية ميلة 68,4% مقابل 70,85% في ولاية ورقلة و64,66% في ولاية قسنطينة.

مثّل عدد التلاميذ لولاية ميلة 37,05% من مجموع التلاميذ الممثلين لعينة الدراسة مقابل 38,61% في ولاية ورقلة، أما أقل نسبة 24,34% فكانت في ولاية قسنطينة والسبب في ذلك يرجع لتوزيع الاستبيانات على مستوى مؤسستين فقط للتعليم الثانوي ونسبة الاسترجاع فيهما كانت أقل من باقي الولايتين محل الدراسة.

4-2-5: طريقة حساب الكلفة الأحادية الخاصة:

لحساب الكلفة الخاصة الأحادية المتوسطة السنوية للتلميذ في الطور الثانوي يتم حساب كل كلفة أحادية لكل نوع من النفقات حسب طبيعتها على حدى. فمثلا: لحساب الكلفة الأحادية المتوسطة السنوية لشراء الأدوات المدرسية في بداية السنة نتبع طريقة الحساب التالية:

ك أ م ش أ = (م م ت x م ف م1) + (م م ت x م ف م2) +.... (م م ت x م ف م ن).

ك أ م ش أ: الكلفة الأحادية المتوسطة السنوية لشراء الأدوات المدرسية في بداية السنة.

م م ت: متوسط معدل (نسبة) التلاميذ لكلا الجنسين.

م ف م: متوسط فئة المبلغ. بنفس الطريقة يتم حساب جميع التكاليف الأحادية الخاصة للنفقات البيداغوجية الأخرى والكلفة الأحادية أيضا للنفقات الاجتماعية.

4-2-6: عرض إجمالي للنفقات البيداغوجية للتلميذ في الولايات محل الدراسة.

سيتم الآن عرض جميع النفقات البيداغوجية حسب طبيعتها على المستوى الولائي وعلى مستوى الثانويات محل الدراسة لسنة 2013 كما يلي:

الجدول (5): عرض إجمالي للكلفة الأحادية لجميع النفقات البيداغوجية لكل ثانوية وولاية محل الدراسة لسنة 2013 الوحدة: دج.

النفقات البيداغوجية		الأدوات	الكراريس	باقي اللوازم	الكتب الخارجية	دروس الدعم	البحوث	الأنترنت	المجموع
ميـــلة	ث1	4561	725,75	238	852	19774,85	245,83	774,41	**27171,84**
	ث2	4867	962,75	339,3	1088	17557,67	295,5	1077,56	**26187,78**
	ث3	5045,5	937,75	330	1310	21869,14	221,08	608,63	**30322,1**
	ث4	4892,5	883,5	246,4	1309	19175,2	347,58	913.14	**26854,18**
	ث5	4841,5	1019,5	309,45	1214	16233,37	296,33	899,1	**24813,25**
ورقلـــة	ث6	5147,5	950,75	357	1072	22982,27	292,3	943,02	**31744,84**
	ث 7	4994,5	858,75	214,45	1496	16363,45	270,5	382,01	**24579,66**
قسنطينـة	ث8	4907	932,75	292	1083	19432,2	316,18	520,7	**27483,83**
	ث9	4688,5	765,5	294,45	1234,5	11600,2	294,73	480,27	**19358,15**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يتجاوز وزن الكلفة الأحادية لدروس الدعم من إجمالي النفقات البيداغوجية باقي التكاليف الأحادية البيداغوجية الأخرى بأكثر من النصف حيث وصل متوسط الكلفة الأحادية لدروس الدعم 68,50% لولاية ورقلة تليها ولاية قسنطينة بمعدل 66,25% ثم ولاية ميلة بمعدل 70,91% وهذا ما يدّل على المكانة الكبيرة التي توليها الأسر الجزائرية لدروس الدعم،

وتعتبرها من المسببات الأساسية لنجاح أطفالها. إن لجوء نسبة كبيرة من التلاميذ من جميع سنوات الطور الثانوي إلى دروس الدعم يؤثر وبشكل كبير على ارتفاع الكلفة الخاصة للتلميذ.

صنّفت الكلفة الأحادية للبحوث في المركز الأخير في تصنيف النفقات البيداغوجية وبنسبة ضئيلة جدا تتراوح مابين 1,28% كمتوسط لها في ولاية ورقلة، 1,5% في ولاية ميلة و1,6% كأعلى متوسط للكلفة الأحادية للبحوث لثانويات ولاية قسنطينة.

4-2-7: عرض إجمالي للنفقات الاجتماعية للتلميذ في الولايات محل الدراسة.

يتضّمن الجدول التالي التكاليف الأحادية الخاصة السنوية الاجتماعية للتلميذ حسب طبيعة النفقات كما يلي:

الجدول (6): عرض إجمالي للكلفة الأحادية لجميع النفقات الاجتماعية حسب طبيعتها لكل ثانوية وولاية محل الدراسة لسنة 2013 الوحدة: دج.

الولايات	الثانويات	الطعام	النقل	الثياب	رحلات مدرسية	وسائل الاتصال	الاعتناء بالجسد	المجموع
ميـــلة	ث1	714,3	1558,9	7423,5	208,25	3449,8	8800,2	**20472,55**
	ث2	2137,5	2155,5	8096,5	127	4416,4	9728,2	**26661,1**
	ث3	956,1	1149,7	9245,5	108,75	3784,1	8734,9	**19368,81**
	ث4	1143,1	1679,1	9505,5	176,5	4426	9559,4	**17826,46**
ورقلـــة	ث5	255,1	1136,3	8021,5	19,5	4004,5	6798,4	**26491,41**
	ث6	652,5	1468,74	8956,5	5,25	4620,6	10699,1	**21375,89**
	ث 7	367,6	809,9	8087,5	33,25	4919,6	7000,2	**20154,26**
قسنطينة	ث8	585,6	751,1	7688,5	52,75	4036,2	7714,1	**25499,96**
	ث9	769,6	1271,1	8143,5	41,05	3912,9	9939,2	**14696,95**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيانات.

يتّضح من الجدول أنه هناك تقارب كبير في نسب التكاليف الأحادية للنفقات الاجتماعية للولايات الثلاث ولكن بالرغم من ذلك هناك تباينات تظهر في نفقات الاعتناء بالجسد التي تفوق جميع النفقات الاجتماعية الأخرى حيث تصل إلى 39,15% في ولاية قسنطينة، تليها ولاية ميلة بمتوسط نسبة قدره 37,85% ثم ولاية ورقلة بنسبة 35,70%.

قدّرت أكبر نسبة لنفقات شراء الثياب في بداية السنة الدراسية ب 37,23% بولاية ورقلة وكان متوسط النسبة متقارب بين ولايتي قسنطينة وميلة بنسبتي 35,37% و35,13% على الترتيب. أما الكلفة الأحادية لوسائل الاتصال فتراوح متوسطها للولايات بين 16,46% لولاية ميلة، 17,81% لولاية قسنطينة وأكبر نسبة في ولاية ورقلة بنسبة 20,16%. أما النقل فقد تراوح متوسط نسبته بين 4,45% في ولاية قسنطينة، 5% في ولاية ورقلة وأكبر نسبة في ولاية ميلة قدّرت ب 6,71%.

تقاربت الكلفة الأحادية للطعام لولايتي قسنطينة وميلة بنسبة 3,01% و3,21% على الترتيب وكانت أقل نسبة للكلفة الأحادية للطعام في ولاية ورقلة وقدّرت بـ 1,82%. أما وزن الكلفة الأحادية للرحلات من إجمالي النفقات الاجتماعية فلم يصل حتى إلى نسبة 1% تراوح ما بين 0,09% و0,6% وهي نسب ضئيلة جدا مقارنة بباقي النفقات الأخرى.

5- إجمالي الكلفة الأحادية الخاصة للتلميذ في الطور الثانوي.

يمثّل الشكل التالي إجمالي الكلفة الأحادية الخاصة للتلميذ في الطور الثانوي حسب الولايات والثانويات محل الدراسة كما يلي:

الشكل (5): الكلفة الأحادية الخاصة للتلميذ في الطور الثانوي حسب الولايات والثانويات محل الدراسة، 2013

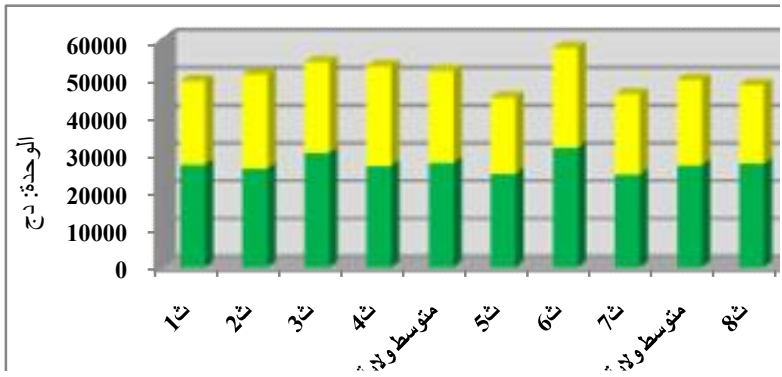

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة.

يتّضح من الشكل أن أكبر كلفة خاصة أحادية كانت في ولاية ميلة بمتوسط كلفة قُدّر ب 52001,5 دج ثم تليها الكلفة الخاصة الأحادية المتوسطة لولاية ورقلة حيث قدّرت ب 49664,4 دج أما الكلفة الخاصة الأحادية المتوسطة لولاية قسنطينة فهي تقارب الكلفة الأحادية لولاية ميلة ولكنها أقل منها بقليل إذ تقدّر ب 45873,8 دج. مع ملاحظة أن

أكبر نسبة للنفقات البيداغوجية تواجدت في ولاية ورقلة بنسبة 54,45% تليها وبفارق صغير ولاية ميلة ثم في الأخير ولاية قسنطينة، أما النفقات الاجتماعية فكانت نسبها متماشية بالعكس مع نسب النفقات البيداغوجية.

لحساب الكلفة الأحادية للتلميذ الواحد في التعليم الثانوي للسنة الدراسية 2014/2013 وحسب الولايات محل الدراسة نقوم بجمع كل من الكلفة الأحادية العمومية للتلميذ والكلفة الخاصة الأحادية للتلميذ.

- **طريقة حساب الكلفة الأحادية العمومية:**

نقوم بحساب الكلفة الأحادية العمومية للتعليم الثانوي في الجزائر بقسمة قيمة النفقات التشغيلية المخصصة للتعليم الثانوي لسنة معينة على عدد التلاميذ لنفس السنة. وتمّ القيام بالتربص الميداني على مستوى مديريات التربية للولايات ميلة، ورقلة وقسنطينة، لتجميع جميع البيانات التي تتعلق بالنفقات التشغيلية التي تخصصها الدولة الجزائرية للتعليم الثانوي وقسمتها على عدد التلاميذ في الطور الثانوي لهذه الولايات لسنة 2013. وتتضمن النفقات التشغيلية: أجور الأفراد من أساتذة وأفراد إداريين وعمال بسطاء داخل مؤسسات التعليم الثانوي في الولايات محل الدراسة، بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بالإطعام، المنح الوطنية، الأنشطة الثقافية والرياضية، تكوين الأساتذة، الصحة المدرسية، اللوازم البيداغوجية ونفقات المعدات والأدوات. والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول (7): الكلفة الأحادية للتلميذ في الطور الثانوي حسب الولايات محل الدراسة، 2013

الولايات	الكلفة العمومية الأحادية (دج)	%	الكلفة الخاصة الأحادية (دج)	%	المجموع (الكلفة الأحادية الإجمالية للتلميذ)	%
ورقلة	121 368	70,96	49664,5	29,04	171032,5	100
ميلة	88 034	62,87	52001,49	37,13	140035,49	100
قسنطينة	112 342	71,01	45873,81	28,99	158215,81	100
المتوسط	107 248	68,56	49179,93	31,44	156427,93	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد النتائج السابقة فيما يخص الكلفة الخاصة وبيانات مديريات التربية فيما يخص الكلفة الأحادية العمومية[7].

الكلفة الأحادية العمومية للتلميذ

ملاحظة: نسبة الكلفة العمومية الأحادية = $\frac{\text{الكلفة الأحادية العمومية للتلميذ}}{\text{الكلفة الأحادية الإجمالية للتلميذ}} \times 100$

- تحسب نسبة الكلفة الأحادية الخاصة بنفس الطريقة.

يتبيّن لنا أن أكبر كلفة أحادية متوسطة سنوية للتلميذ في مرحلة التعليم الثانوي حسب الولايات محل الدراسة لسنة 2013 كانت في ولاية ورقلة حيث قدّرت ب 171032,5 دج حيث استحوذت هذه الولاية على أكبر كلفة أحادية عمومية وخاصة معا، تليها ولاية قسنطينة بكلفة أحادية تتقارب من الكلفة الأحادية لولاية ورقلة حيث قدّرت ب 158215,81 دج، أمّا ولاية ميلة فقد قدّرت الكلفة الأحادية المتوسطة للتلميذ لها ب 140035,49 دج وهي منخفضة نوعا ما عن باقي الولايتين.

للمقارنة بشكل واضح بين التكاليف الأحادية العمومية والتكاليف الأحادية الخاصة للتلميذ للولايات محل الدراسة نقوم بحساب نسبة كل منهما من إجمالي الكلفة الأحادية للتلميذ في كل ولاية لسنة 2013 كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (7): توزيع نسب الكلفة الأحادية العمومية والكلفة الأحادية الخاصة الخاص على التعليم الثانوي في الولايات محل الدراسة، 2013

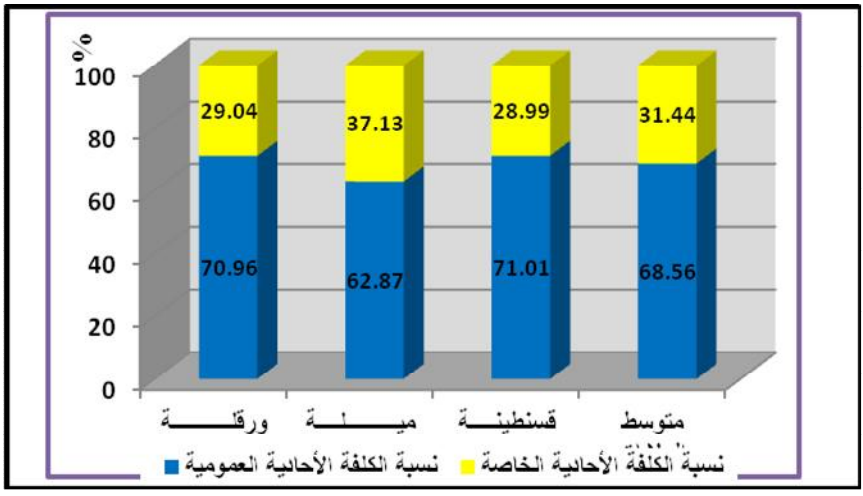

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 7.

يتبيّن من هذا الشكل أن الأسر الجزائرية تنفق بنسب معتبرة على أطفالها في مرحلة التعليم الثانوي وهذا مقارنة بالكلفة الأحادية المتوسطة العمومية، وقد كانت أكبر نسبة للكلفة الأحادية الخاصة للتلميذ في ولاية ميلة بنسبة 37,13%، تليها الكلفة الخاصة الأحادية

لولاية ورقلة بنسبة 29,04% ثم ولاية قسنطينة بنسبة 28%. بلغ متوسط نسبة الكلفة الأحادية الخاصة للولايات محل الدراسة 31,44% وهذا ما يعني أنه هناك حاجة كبيرة لمساهمة الأسر في تمويل التعليم الثانوي في الجزائر ولاستكمال الميزانية العمومية المخصصة للتعليم وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة للدراسة.

6- النتائج المتوصل إليها.

ارتفعت الكلفة الأحادية الخاصة للتلميذ من 37442 دج سنة 2010 [8] إلى 49180 دج سنة 2013 –حسب نتائج هذه الدراسة- بمعامل مضاعف قدّر ب 1,31 أي بزيادة قدرها 31% خلال الفترة 2010-2013، وبالأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم السنوي في الجزائر، نلاحظ أنه انخفض خلال هذه الفترة من 3,9% سنة 2010 إلى 3,7% سنة 2013 ما يدّل على أنه هناك فعلا ارتفاع في الكلفة الأحادية الخاصة خلال هذه الفترة.

سجّل الإنفاق الخاص نسبة 31,44% من إجمالي الإنفاق التعليمي للطور الثانوي، حيث مثّلت دروس الدعم نسبة مهمة من إجمالي النفقات البيداغوجية تقدّر ب 68,55% كمتوسط للولايات محل الدراسة فأثّرت بشكل واضح على ارتفاع الكلفة الخاصة للتلميذ.

كرّست قوانين التربية في الجزائر الطابع العمومي للتعليم ومجانيته منذ بداية الاستقلال وخصصت ميزانيات ضخمة من أجل تعميمه وتحقيق مبدأ مجانيته وإلزاميته، وبالرغم من ذلك تساهم الأسر الجزائرية بنسبة 31,44% من إجمالي الكلفة الأحادية للتلميذ، وهذا ما يعني أنه هناك حاجة كبيرة لمساهمة الأسر في تمويل التعليم الثانوي لاستكمال الميزانيات العمومية المخصصة لهذا الطور التعليمي.

إن النسبة الكبيرة التي مثّلها التمويل الخاص في الطور الثانوي 31,44% مقارنة بنسبة التمويل العمومي التي سجّلت فقط نسبة 68,56% سنة 2013 أثبت أن فكرة مجانية التعليم غير مطلقة –كما هي في الخطاب السياسي الرسمي-، وطرحت كذلك إشكالية الإنصاف في النظام التربوي الجزائري: فالأسرة التي تمتلك طفلين في الطور الثانوي تنفق بشكل أكبر من التي تمتلك طفل واحد، الأمر الذي يزيد من عبئ هذه الكلفة كلما زاد عدد الأطفال في الأسرة وخاصة المتواضعة ماديا.

الهوامش والإحالات

---

1 Encyclopédie Larousse, l'histoire de l'enseignement. http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/enseignement/48132

[2] Florian Louis, 2014, Napoléon : Du Consulat à l'Empire, une France en refondation, Fondation Napoléon, PARIS , p7

[3] BENARAB, A, 1997, Etude des coûts et de l'efficacité du système universitaire algérien : le cas d'étude Constantine, Thèse de Doctorat, Université de Bourgogne, Dijon, France. p 22

[4]مقالة بعنوان تمويل التعليم والقطاع الخاص، أي استنتاجات عالمية؟ للدكتور عبد الكريم بن عراب : Site : http://www.arabthought.org/en/node/698

[5] Jorge Saavedra, 2002, Education Financing in Developing Countries: Level and Sources of Funds, World Bank, p5

[6]المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج،2012، اقتصاديات التعليم، ط1، مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر، الكويت. ص165

[7] Direction de l'éducation de Mila, Ouargla et Constantine, 2013, différents documents.

[8] BENARAB, A, 2010, le coût de l'éducation de l'élève en Algérie. Constantine, Algérie: Bahaeddine editions. p 114